

تفسير البحر المحيط

@ 530 @ والأصمعي ، واللؤلؤي ، وعبيد ، وهارون عنه : { أَحَدٌ * اللَّهَ } بحذف

التنوين لالتقاءه مع لام التعريف وهو موجود في كلام العرب وأكثر ما يوجد في الشعر نحو قوله : .

ولا ذاكرًا □ إلا قليلاً .

ونحو قوله : .

عمرو الذي هشم الثريد لقومه .

{ اللَّهَ الصَّمَدُ } : مبتدأ وخبر ، والأفصح أن تكون هذه جملاً مستقلة بالأخبار على

سبيل الاستئناف ، كما تقول : زيد العالم زيد الشجاع . وقيل : الصمد صفة ، والخبر في

الجملة بعده ، وتقدم شرح الصمد في المفردات . وقال الشعبي ، ويمان بن رباب : هو الذي

لا يأكل ولا يشرب . وقال أبي بن كعب : يفسره ما بعده ، وهو قوله : { لَمْ يَلِدْ وَلَمْ

يُولَدْ } . وقال الحسن : الصمد : المصمت الذي لا جوف له ، ومنه قوله : % (شهاب حروب

لا تزال جياده % .

عوابس يعلكن الشكيم المصمدا .

%) .

.

وفي كتاب التحرير أقوال غير هذه لا تساعد عليها اللغة . وقال ابن الأنباري : لا خلاف بين

أهل اللغة أن الصمد هو السيد الذي ليس فوقه أحد ، الذي يصمد إليه الناس في أمورهم

وحوائجهم . قال الزمخشري : { لَمْ يَلِدْ } ، لأنه لا يجانس حتى تكون له من جنسه صاحبة

فيتوالدا ، ودل على هذا المعنى بقوله : { أَرَضَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ

لَهُ صَاحِبَةً } . { وَلَمْ يُولَدْ } : لأن كل مولود محدث وجسم ، وهو قديم لا أول

لوجوده ، وليس بجسم ولم يكافئه أحد . يقال له كفو ، بضم الكاف وكسرهما وفتحها مع سكون

الفاء ، وبضم الكاف مع ضم الفاء . وقرأ حمزة وحفص : بضم الكاف وإسكان الفاء ، وهمز

حمزة ، وأبدلها حفص واواً . وباقي السبعة : بضمهما والهمز ، وسهل الهمزة الأعرج وأبو

جعفر وشيبة ونافع ، وفي رواية عن نافع أيضاً كفا من غير همز ، نقل حركة الهمزة إلى

الفاء وحذف الهمزة . وقرأ سليمان بن علي بن عبد □ بن عباس : كفاء بكسر الكاف وفتح

الفاء والمد ، كما قال النابغة : .

لا تعذفني بركن لا كفاء له .

الأعلم لا كفاء له : لا مثيل له . وقال مكّي سيبويه : يختار أن يكون الطرف خيراً إذا قدمه ، وقد خطأه المبرد بهذه الآية ، لأنه قدم الطرف ولم يجعله خيراً ، والجواب أن سيبويه لم يمنع إلغاء الطرف إذا تقدم ، إنما أجاز أن يكون خيراً وأن لا يكون خيراً . ويجوز أن يكون حالاً من النكرة وهي أحد . لما تقدم نعتها عليها نصب على الحال ، فيكون له الخبر على مذهب سيبويه واختياره ، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول ، انتهى . وخرجه ابن عطية أيضاً على الحال . .

وقال الزمخشري : فإن قلت : الكلام العربي الفصح أن يؤخر الطرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم ، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه ، فما باله مقدماً في أفصح الكلام وأعربه ؟ قلت : هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه وتعالى ، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الطرف ، فكان لذلك أهم شيء وأعناؤه وأحقه بالتقديم وأحراه ، انتهى .

وهذه الجملة ليست من هذا الباب ، وذلك أن قوله : { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا } ليس الجار والمجرور فيه تاماً ، إنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خيراً لكان ، بل هو متعلق بكفوواً وقدم عليه . فالتقدير : ولم يكن أحد كفواً له ، أي مكافئه ، فهو في معنى المفعول متعلق بكفوواً . وتقدم على كفواً للاهتمام به ، إذ فيه ضمير الباري تعالى . وتوسط الخبر ، وإن كان الأصل